

(18) التأمينات الاجتماعية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

قدم المدير العام لمكتب العمل العربي تقريراً إلى الدورة التاسعة عشرة لمؤتمر العمل العربي التي عقدت في طرابلس في أبريل / نيسان 1992 حول (التأمينات الاجتماعية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية) .

بدأ التقرير بدراسة واقع نظم التأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعي في الدول العربية ، واستعراض موقف التشريعات العربية في هذا المجال والاستثناءات الواردة في بعضها حسب حجم المنشأة وحسب النظام الوظيفي وحسب بعض الفئات (مثل استثناء عمال الزراعة وأفراد أسرة صاحب العمل ... إلخ) .

ويقتحم التقرير مجال المشكلات التي تواجه نظم التأمينات الاجتماعية في الوطن العربي ، وأهمها نقص الوعي التأميني وازدواجية المؤسسات والهيئات والوزارات ، وغياب الدور الفاعل والملموس لكل من أصحاب الأعمال والعمال ، والافتقار إلى معاهد التدريب والتكوين ، وضعف الأجهزة الإدارية المتخصصة ، والنقص في الدراسات ، وندرة الأطر المتقدمة العليا والمتوسطة ، وتراكم التشريعات واللوائح التنفيذية ، ومشاكل البيروقراطية ، وعدم كفاية التعاون والتكامل العربي الحقيقي ، وحرمان الفئات الأكثر احتياجاً للرعاية والحماية.

ويتناول التقرير بعد ذلك واقع التأمين الاجتماعي في البلدان النامية ، مشيراً إلى أن نسبة المشمولين لا تتجاوز عموماً ربع القوى العاملة ، وأن نظم التأمينات تجابه مشكلات ومعوقات جادة نتيجة تفاعل الأزمات المالية والاقتصادية . وقال إن معظم الدول النامية تواجه مشكلات اختيار أكبر عدد من مزايا الضمان ، كما تواجه صعوبات تحديد القدرة التمويلية لتأمين عمال الزراعة.

ويرى التقرير أن مقومات نجاح نظم التأمينات الاجتماعية في البلدان النامية رهن بمواءمة مؤسسات التأمين لأساليبها وسياساتها مع التغيير المستمر في الأنماط الاجتماعية والظروف الاقتصادية.

وعبر التقرير حدود البلدان النامية إلى مجال التأمينات الاجتماعية في البلدان الصناعية التي وصلت نظم التأمين الاجتماعي فيها إلى مرحلة من التقدم والإنجاز بحيث أصبح معظم الأفراد العاملين يتمتعون بالحماية ضد الأزمات الاقتصادية والاجتماعية . ومن أهم إنجازات تطوير نظم التأمينات الاجتماعية في البلدان الصناعية، ضمان الرعاية الطبية التي تتوافر على نطاق واسع

وامتدت لتشمل العائلات، وتلجأ هذه البلدان إلى تقديم إعانات إضافية مختلفة لاستكمال التأمين الأساسي ضد البطالة.

ويخصص التقرير الفصل الثانى للحديث عن التأمينات الاجتماعية ودورها فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهو الموضوع الجوهرى للتقرير ويرى أن هناك علاقة جدلية وتأثيرا متبادلا بين الضمان الاجتماعى وكل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

والمفهوم الأساسى عن هذه العلاقة هى أن تحقق التأمينات الاجتماعية برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية باستثمار احتياطى أموالها فى خطط التنمية فى الدولة، كما أن لها دورا هاما فى الحد من مشكلة البطالة.

وينتقل التقرير إلى بيان أهمية التأمينات الاجتماعية بالنسبة لأصحاب الأعمال والعمال فهى بالنسبة لأصحاب الأعمال تخفف العبء عنهم وتساعدهم على استقرار وتعزيز علاقات العمل ، وتوفر مصدرا للقروض لأصحاب الأعمال ، وهى بالنسبة للعمال تجعل الهدف الأساسى منها هو رعاية القوى العاملة اقتصاديا واجتماعيا وصحيا.

ويتساءل التقرير عن دور أصحاب الأعمال والعمال فى إدارة نظم التأمينات الاجتماعية ، ويشير إلى أن قوانين التأمينات الاجتماعية تنص على مشاركة أصحاب الأعمال والعمال فى إدارة نظم التأمينات الاجتماعية ، وأن تتولى مجالس إدارة - يشارك فيها أصحاب الأعمال والعمال - إدارة أجهزة التأمينات ، الأمر الذى يمكنهم من القيام بدور تشريعى وتنفيذى فى التأمينات.

ويخصص التقرير أحد فصوله لتوضيح دور التأمينات الاجتماعية فى الحد من مشكلة البطالة ، فيقول إن التأمينات تركز فى هذا الصدد على ثلاثة محاور:

(1) التأمين ضد البطالة.

(2) تخفيض سن التقاعد.

(3) استثمار أموال التأمينات.

ثم يتحدث التقرير عن الموارد المالية للتأمينات الاجتماعية واستثمارها . وهو موضوع له أهميته وخطورته . ذلك أن تمويل التأمينات الاجتماعية يعنى تدبير الموارد المالية لنظام التأمين حتى يستطيع الوفاء بالتزاماته فى دفع المزايا النقدية وتقديم المزايا العينية إلى جانب نفقات الإدارة.

ويقوم التمويل على ركيزتين أساسيتين:

الأولى : تقدير مجموع النفقات والالتزامات .

الثانية : تحديد النفقات الملتمزم بدفعها أو توزيع هذه الالتزامات بين الأطراف المعنية (العامل - صاحب العمل - الدولة) ،

وهناك طريقتان فى تمويل التأمينات : طريقة التراكم المالى أو تجميع الأموال ، وتتبع هذه الطريقة عادة فى تمويل نظم التأمين ذات المزايا طويلة الأجل تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة ، وطريقة التمويل المرحلى التى تحدد فيها الاشتراكات تبعاً لتكلفة المزايا فى الأجل القصير . وتهتم الدول باستثمار احتياطي أموال التأمينات لما فى ذلك من تدعيم لهذه النظم وتخفيف للآثار التضخمية لهذه الأموال .

وهناك ثلاثة مبادئ تحكم عمليات استثمار أموال التأمينات الاجتماعية:

- (1) السيولة : ويقصد بها ضرورة توافر النقد لمواجهة الالتزامات النقدية.
- (2) الضمان : إذ ينبغي انتقاء قنوات الاستثمار التى تحفظ رأس المال.
- (3) معدل عائد الاستثمار : والمعيار هنا هو معدلات الاستثمار التى يكون من شأنها تحقيق استقرار النواحي الاستثمارية ، وإمكان التنبؤ بهذه المعدلات فيما يتعلق بحساب المركز المالى لصناديق التأمينات.

□ دور منظمة العمل العربية:

كانت مسائل التأمينات الاجتماعية دائماً موضع اهتمام المنظمة التى توليها أولوية خاصة فى كافة أنشطتها .

ونجد مصداق ذلك فى نص الميثاق العربى للعمل ودستور المنظمة الذى ينص على وضع خطة لنظام التأمينات الاجتماعية لحماية العمال وعائلاتهم .

وقد أصدرت المنظمة عدة اتفاقيات بشأن التأمينات الاجتماعية هى الاتفاقية رقم (3) لعام 1971 بشأن المستوى الأدنى للتأمينات الاجتماعية ، والاتفاقية رقم (14) لعام 1981 بشأن حق العامل العربى فى التأمينات الاجتماعية عند تنقله للعمل فى أحد الأقطار العربية .

كما تضمنت اتفاقيات العمل العربية الخاصة بمستويات العمل وتنقل الأيدي العاملة والمرأة العاملة أحكاماً مختلفة بشأن التأمينات .

وتجد منظمة العمل العربية مجالاً واسعاً لتنشيط دورها فى مجال التأمينات الاجتماعية من خلال الندوات التى تعقدها ، ومن خلال برنامج التعاون الفنى ، والمركز العربى للتأمينات الاجتماعية فى الخرطوم .

□ نظرة عربية مستقبلية:

ألقى التقرير نظرة عربية مستقبلية للتأمينات الاجتماعية من خلال أربعة محاور:

- (1) تطوير نظم التأمينات الاجتماعية فى الدول العربية.
 - (2) ربط المعاشات بنفقة المعيشة.
 - (3) استثمار احتياطات التأمينات الاجتماعية من خلال إنشاء شركة قابضة عربية تتولى مشروعات التنمية فى الدول الأعضاء.
 - (4) الحفاظ على الحقوق التأمينية للعامل العربى.
- وأخيرا يصل التقرير إلى استعراض برامج عمل مستقبلية فى إطار استراتيجية عربية لتطوير نظم التأمينات.